قمة متواضعة

عبدالملك السلال

■،، تقلصت قمـة الناتو من حيث الحجم والفاعلية، بعد أن قرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مقاطعتها وذلك بالرغم من أهمية القضايا المطروحة على جدول أعمال القمة التي تأتي في ظل توتر العلاقة بين المستشارة الألمانية انجيلا ميركل والرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند، مما يفقدها بريقها "أي القمة" ويقلص حجمها إلى مجموعة السبع ورغم انها سوف تتطرق إلى قضايا عريضة النطاق من بينها أزمة منطقة اليورو، والمواجهة النووية الإيرانية، وسوريا، والطاقة العالمية، والأمن الغذائي.

وكان من المقرر في الأصل أن تعقد قمتا مجموعة الثماني والناتو في شيكاغو. ولكن البيت الأبيض قرر بعد ذلك فصلهما، لينقل الأولى إلى كامب ديفيد بولاية ميريلاند. وقال المحللون إن القرار يهدف إلى تجنب الحرج عندما يضطر بوتين إلى المغادرة فيما يبقى القادة الآخرون هناك لحضور قمة الناتو.

بيد أن البادرة من جانب الأمريكيين لم تؤثر كثيرا في الزعيم الروسي الذي يتخذ عادة موقفا متشددا تجاه الغرب. وسبق أن ابلغ بوتين أوباما الأسبوع الماضي عدم حضوره القمة بسبب انشغاله بتشكيل الحكومة في موسكو.

وبدا الارتباك، وحتى الغضب، واضحا على البيت الأبيض، رغم إصراره على أن غياب بوتين لا يمثل «مشكلة». ولكن بعد ذلك بأيام، أعلنت الإدارة أن أوباما لن يحضر قمة الأبيك التى ستعقدها روسيا في سبتمبر،القادم وبررت هذا الاجراء بازدحام جدول اعماله بسبب الحملة الرئاسية.. بيد أنه في الحقيقة جاء ردا على عدم حضور بوتين لقمة مجموعة الثماني.

أن الامر الأكثر أهمية هو أن قمة مجموعة الثمانية تقلصت من حيث نتائجها وفاعليتها.

وبحسب البيت الأبيض فإن قمة كامب ديفيد تركز على السعي لتحقيق ما يسمى بأجندة «العودة إلى الأساسيات». وبعبارة أخرى، تهدف القمة إلى منح القادة مناخا وديا لمناقشة المشكلات الرئيسية وان يتمكنوا من اتخاذ اجراءات حقيقية.

بيد أن هذا التفسير يبدو إلى حد ما فضفاضا، في حين تحظى قمة الناتو - التي من المتوقع أن تتمخض عن نتائج ملموسة - بجل الاهتمام.ويرى محللون أن الافتقار إلى النتائج قد يكون السبب الحقيقي وراء وقوع قمة مجموعة الثماني الحالية في هذا المستوى المتواضع.

وبالفعل قد يؤدي غياب بوتين عن القمة إلى صعوبة تحقيق تقدم في قضايا مثل إيران وسوريا، حيث تلعب روسيا دورا رئيسيا.

وتصر موسكو على استبعاد قضيتي سوريا وإيران من إعلان قمة مجموعة الثماني، مما يغلق الباب عمليا أمام إحراز تقدم في هاتين القضيتين.

ومن الصعب أيضا أن تحقق القمة أي اختلاف كبير بسبب الأزمة التي تمر بها منطقة اليورو، إذ يفضل هولاند سياسة النمو الاقتصادي فيما تشدد ميركل على ضرورة التقشف.

غير أنه في ظل التحديات الضخمة التي تواجه القادة وزيادة المخاوف بشأن الخروج المحتمل لليونان من منطقة اليورو، من غير الواقعي إلى حد كبير توقع أن يختار الأوروبيون ما بين النمو الاقتصادي والتقشف في قمة كامب ديفيد.

Ssalala99@gmail.com

السودان.. عقود من الزمن.. مأساة ومعاناة

إسكندر المريسي

■،، كان السودان الموحد يحتل مساحة تقدر بمليونين ونصف المليون كم٢، أي ما يقارب المليون ميل٢، بما جعله الدولة الأكثر مساحة في قارة أفريقيا والوطن العربي ويتبوأ مكانة الترتيب العاشر عالمياً.

لكن حدثت هناك متغيرات أدت إلى اقتطاع جغرافية ذلك البلد وعرض السودان لمزيد من الاضطرابات السياسية، وما هو أسوأ من ذلك أن الشعب السوداني هو المتضرر الوحيد جراء تلك الاضطرابات حاضراً ومستقبلاً.

لذلك تبدو الأهمية بمكان عند طرح المسائل السودانية في أبعادها السياسية إعطاء خلفية تاريخية لمعرفة طبيعة الاستنتاجات.. لما آل إليه المشهد السوداني ماضياً وحاضراً، خاصة بعد ما اتخذت المستجدات الراهنة وقائع ملموسة لا تهدد ماضي وحاضر السودان فقط، وإنما جعلته على حافة بركان، خاصة والسياسة الدولية تترصد ذلك البلد بشدة.

فقد أصبح السودان اليوم دولتين متجاورتين بحكم الجغرافيا، متخاصمتين بحكم التاريخ، فالجرح النازف لأكثر من خمسة عقود لم يجد من يكترث له سوى مزيد من الحروب المدمرة والصراعات بين أبناء الشعب السوداني الواحد، لكي يصبح السودان ممزقاً إلى دويلات ضعيفة ومتناحرة أكثر من ذي قبل.

بداية مشكلة الجنوب

فمنذ عام ١٩٥٨م أثناء حكم الرئيس إبراهيم عبود لجمهورية السودان بدأت تداعيات ما يسمى بمشكلة الجنوب، وقبل ذلك التاريخ بسنوات تقريباً كانت السودان ومصر دولة واحدة إلى ما قبل رحيل المستعمر البريطاني عن مصر وما تلا ذلك من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م ظلت السودان إلى قيام تلك الثورة ضمن الامتداد الطبيعي لأعالي نهر النيل، وبعدها دخل الجانبان المصري والسوداني في مفاوضات خاصة تتعلق بمنح السودان الاستقلال الكامل بعد تحرره من الاستعمار البريطاني، وحصل ذلك فعلاً وكان أول رئيس لذلك البلد كما قلنا قد دخل في مشكلة أولية بسيطة مع ما عرف في عهد الرئيس جعفر النميري بمشكلة الجنوب التي شهد في ما بعد حرباً أهلية استمرت عشرين عاماً.

إلاّ أن نذر الحرب حتى اللحظة الراهنة لا تزال مخيمة على أجواء دولتي السودان خاصة بعد تحول مشروع الانفصال في الجنوب إلى كيان قائم ومعترف به دولياً، وما كان في الواقع لولا الصراعات التي تراكمت خلال عقود سابقة وقد تداخلت تلك الصراعات مع قوى خارجية متعددة.

لذلك يوثق أساتذة العلاقات الدولية بأن مشكلة الجنوب سابقاً قديمة - جديدة في آن واحد أن تداعيات مشكلة الجنوب لم تأخذ طابع التدويل الأولي إزاء النزاع القائم إلا في عهد الرئيس جعفر النميري الذي حاول في بداية الإشكال القائم تكليف الدكتور جون قرنق بالتوجه إلى الجنوب باعتباره من أهالي جنوب السودان في التوسط لحل ذلك النزاع عندما كان في بدايته الأولى ،علماً بأن وساطة قرنق أسفرت عن إقناع الجنوبيين له بأن يتزعم التمرد وعلى أساس ذلك تم تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير السودان ودخلت أطراف إقليمية ودولية في تأجيج النزاع بين شمال السودان وجنوبه والذي استمر لعقود.

حروب بالوكالة تضرر منها الشعب السوداني

حيث جرى استنزاف ذلك الشعب في حروب عبثية ولا تزال تلك الحروب قابلة للتكرار ،وثبت خلال السنوات الماضية بأن المؤامرة الخارجية أكبر من حجم وإمكانية السودان برغم ما أسفر عن ذلك من جهود متواصلة حيال التسوية السياسية وما ترافق معها من معاهدات واتفاقيات بين الجانبين ،ولاشك بأن الأمين العام السابق للجبهة الشعبية جون قرنق كان عنده نزعة وطنية وكان حريصاً على وحدة السودان واستقلاله، حيث بدأت خلال مطلع العقد الماضي بوادر إيجابية لحل مشكلة الجنوب وبذلت القيادة السياسية في الخرطوم ممثلة بالرئيس عمر أحمد حسن البشير جهوداً إيجابية لما من شأنه تفادي تفاقم المشكلة في الجنوب ،خاصة في ظل ارتفاع سعار التدخل الخارجي لجنوب السودان وشماله ،فكان من الطبيعي أن يحصل ما يمكن وصفه بانفراج سياسي للحد من خطر تنامي الانكماش للسياسة المحلية السودانية التي دخلت حينها ما يمكن اعتباره إذا جاز التعبير مرحلة الفرصة السانحة لتحقيق تسوية ممكنة بدأت وفقاً للممكن المتاح وأخذت تنمو في اتجاه ما ينبغي وما يجب أن تكون عليه تلك التسوية ،وكان القرار التاريخي الذي اتخذه جون قرنق بعد لقائه بالرئيس البشير جراء مباحثات طويلة وعناء حروب معقدة ،قال قرنق حينها أبياتاً من الشعر لأبي الطيب المتنبي:

إذا احتربت يوماً فسالت دماؤها.. تذكرت القربى فسالت دموعها

حتى أن قرنق أجهش بالبكاء أثناء احتفال إعلان الوحدة في دولة أصلاً موحدة ،ومعنى ذلك نستطيع وصف ما يحدث كان حلاً لمشكلة جنوب السودان وصار قرنق نائباً للرئيس عمر البشير وتم إعطاء الجنوب في إطار الوحدة الاندماجية حكومة ذات صلاحيات واسعة واستقلالية كاملة وهو ما عرف حينها باتفاقية السلام الموقعة في نيروبي عام ٢٠٠٥م.

المؤامرة الخارجية

لكن القوى الدولية وخاصة الكيان الصهيوني الذي كان يراقب التطورات في السودان عن كثب، كانت القوى الخارجية بالتأكيد تعارض دخول السودان مرحلة الفرصة السانحة فعملت من جانبها على إجهاض السلام الحقيقي وما كان لها ذلك إلا بعد اغتيال شهيد الوحدة الوطنية السودانية الدكتور جون قرنق وخسرت السودان رجل الوحدة الأول مكرر بعد البشير.

لأن الاغتيال السياسي الذي حصل لقرنق كان اغتيالاً للسلام وكان اعتراضاً على بكاء قرنق على زمن الحروب وتطلعه نحو إيجاد سلام حقيقي في السودان ،وعلى إثر ذلك الاغتيال السياسي الذي حدث في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥م شكلت الخرطوم لجنة تحقيق وجرى تعيين سيلفا كبير أميناً عاماً للجبهة الشعبية ونائباً للرئيس السوداني فحصل انقلاب سياسي داخل الجبهة الشعبية وتم إفراغ الوحدة من مضمونها وزاد سعار التدخل الخارجي كما أوضحنا ،وكان القربى الصهيونية في حساباتها السياسية الاستراتيجية قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن اغتيال قرنق شرط لقيام دولة في الجنوب وذلك ما حدث فعلاً.

حيث أعلن سيلفاكير انسحابه من اجتماعات الهيئات الدستورية والتشريعية في الخرطوم ودعا في بيان إلى أن يعود المواطنون إلى الجنوب ،لكن القيادة السياسية في الخرطوم عقلانية ولازالت متمسكة بثقافتها السياسية الوحدوية برغم علمها السبق بأن أول نتيجة سياسية دعمتها القوى الدولية بعد اغتيال قرنق مباشرة تمثلت تلك النتيجة بانسحاب حكومة الجنوب من الشمال ومطالبتها بإجراء استفتاء للمواطنين في جنوب السودان فقط ،ولا شك بأن ذلك الاستفتاء قد جرى في ٩ يناير ٢٠١١م لكن هناك مآخذ كثيرة على ذلك الاستفتاء ،أولها أنها من نتائج اغتيال قرنق ،ثم أنه تجاهل مسيرة الوحدة الشعبية من الجنوب إلى الشمال بقيادة جون قرنق وكذلك لم يكن استفتاء شاملاً لأنه لم يضم أبناء الشمال والجنوب ككل وإنما اقتصر على أبناء الجنوب فقط، وبالتالي فإنه استفتاء مشكوك فيه، فإن كانت في١٤ يناير ٢٠١١م قد أكدت لجنة جنوب السودان أن نسبة الاستفتاء قد تجاوزت عتبة ٦٠٪ وذلك أمر مطلوب للاعتراف بكيان جوبا ،وفي ١٥ يناير من نفس العام أعلنت مفوضية الاستفتاء في جنوب السودان أن نسبة المشاركة في الاقتراع الذي لم يحدد مصير الأقليم قد تجاوزت ٨٠٪.

وبالتالي فإن ما حدث بالتأكيد كان انقساماً سياسياً بين قادة سياسيين في الشمال والجنوب لأن وحدة السودان سابقة على ذلك الانقسام السياسي الذي لم يطل التاريخ ولا الجغرافيا ،لأن الوحدة أصلاً ليست خلقاً لمعدوم ولكنها تأكيد لموجود ،لذلك فإن الانقسام السياسي كان نتيجة ترتيب على الشغل الدولي لجهة السياسة العالمية بالسودان تحديداً ،مما أظهر كيان جوبا ليس كما هو معلن في القراءة السياسية لذلك الاستفتاء نتيجة له ،ولكنه بالواقع غير المعلن نتيجة إجبارية للسياسة الدولية، مما انعكس ذلك بشكل واضح في إيجاد كيان جوبا كمحصلة لتلك السياسة الدولية وفي سياقها المحدد الذي لم يعد خافياً على أحد التحالف الاستراتيجي الوثيق بين دولة جنوب السودان ودولة الكيان الصهيوني ،لأن أول زيارة قام بها سيلفاكير بعد الاعتراف بدولة الجنوب كانت إلى إسرائيل وما تلاها من زيارات متكررة لوفود صهاينة إلى جوبا.

البعد الصهيوني في الصراع السوداني - السوداني

يذكر أنه في تاريخ ١٥ يوليو ٢٠١١م، أعلن رئيس وزراء الكيان الصهيوني في بيان أن حكومته تعترف بدولة جنوب السودان، وتضمن ذلك البيان إبداء رغبة إسرائيل في دعم تلك الدولة باعتبارها نتيجة لعلاقات سابقة كانت قائمة بين الجبهة الشعبية لتحرير السودان ودولة إسرائيل،ومعنى ذلك أن البعد الصهيوني في الصراع السوداني - السوداني، يأخذ في معطيات الواقع أبعاداً مختلفة من الجانبين الاقتصادي والسياسي، على اعتبار أن معنى ودلالة الاعتراف لإسرائيل بدولة الجنوب يتطلب رفع مستوى أشكال التعاون بين الجانبين لتعزيز قدرات تلك الدولة وأن تكون قوة سياسية واقتصادية متحالفة ومرتبطة بالكيان الصهيوني لما من شأنه توسيع دورها ضمن مخطط أوسع وأشمل لتفكيك السودان وإيجاد دول مماثلة لتلك الدولة التي لا تتوفر فيها كما قلنا شروط البقاء والاستمرار والسياسة الدولية تعلم ذلك، لأن الإنجليز أثناء احتلالهم للسودان كان الجنوب معزولاً تماماً وقد عللوا ذلك بصعوبة اندماجه بالدولة المحتلة حينها.

وبالتالي فإن خبراء الاستراتيجية الصهيونية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وعي وإدراك بأن الهدف من إنشاء دولة الجنوب لا يعني الاستمرار بقدر ما يعني إيجاد المدخل الموضوعي والمبرر القانوني لإنشاء دول مماثلة للسودان بالنظر إلى مساحتها الجغرافية الشاسعة على اعتبار أن دولة الجنوب شرعنة لما يجب أن يكون عليه الوضع في السودان، ولا تعتبر النموذج، ومعنى ذلك إيجاد كيانات في تقسيم الدولة القطرية وتحمل تلك الكيانات طابع الدول المتعددة، على اعتبار أن السودان قارة في مفهوم السياسة الدولية لذلك فإن إنشاء كيان جوب هو متطلب أهميته تكمن كما قلنا من خلال إيجاد كيانات مماثلة كشرط بلية عمل اتحاد فدرالي لتلك الكيانات المنبثقة بحسب المخطط الصهيوني من السياسة الدولية، وبالتالي تكون في السودان قد تكونت أكثر من دولة استدعتها دولة الجنوب التي لا يمكن أن تكون النموذج، من ما يخطط له من دول ضمن اتحاد لجمع تلك الدول في إطار ذلك المخطط الصهيوني، ويتجلى ذلك بأن المشاكل بين السودان الشمالي والسودان الجنوبي لا تزال عالقة خاصة على الحدود بين الجانبين، وقد اتضح ذلك المخطط من خلال ارتباط دولة الجنوب بالجبهة الشعبية قطاع الشمال، وكذلك في دعمها لمشكلة دار فور وكرد فان.

الآثار المترتبة على انفصال السودان جنوبه وشماله

استندت المبادئ الأساسية في ما تضمنته نصوص البروتوكولات وما تخلل ذلك من اتفاقيات على أن تحقيق انفصال السودان جنوبه وشماله في ظاهر المعنى لتلك المبادئ بأن ذلك سينهي المشكلة القائمة بين الجانبين، بينما في مضمون ما تمخض عن تلك الاتفاقيات والمباحثات، إن إنشاء ذلك الانفصال يعني تصعيداً لتلك المشكلة وليس حلاً لها، مما انعكس بشكل سلبي على الآثار التي ترتبت جراء قيام دولة جنوب السودان، وكان أبرز ذلك تأجيج النزاع بين شمال السودان وجنوبه أما حول المشاكل العالقة في الحدود المشتركة بين الجانبين من الناحيتين الأمنية والسياسية وإما حول قضايا اقتصادية مثل المناطق المتنازع عليها وأبرزها أبيي وهيجليج خاصة لوجود النفط هناك في ظل وجود قوات دولية برعاية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومعنى ذلك في حسابات السياسة الدولية مزيداً من زعزعة أمن واستقرار السودان لاعتبارات متعلقة بالقوى الخارجية، لذلك فإن المبدأ الأساسي الذي قام عليه الانفصال هو زعزعة أمن السودان بدرجة أساسية وتطوير حالة الحرب بين الجانبين، وقد حدث ذلك فعلاً خاصة بعد تحرير قوات الشمال منطقة هيجليج، حيث كانت قوات من الجنوب سيطرت عليها.

ولا شك بأن قوت الشمال قادرة على إنهاء جيش دولة الجنوب، لكنها تدرك الأبعاد الخاصة بالسياسة الدولية وما تم من توقيع اتفاقيات سابقة لأن القائمين على دولة الجنوب أنفسهم قد يستغلون ذلك لتطوير حالة العقوبات المفروضة على السودان واستثمارها بأنها قضايا تتعلق بحقوق الإنسان.

لكن ذلك الفهم لا يعتبر مانعاً من اندلاع مواجهات عسكرية بين الجانبين، ولعل أبرز الآثار السلبية أن دولة الجنوب في الاستخطاطيات الدولية تسعى لدعم حركات التمرد في جنوب كردفان ضمن مشروع عمل دولي قائم في كيان مماثل في ولاية النيل الأزرق لكي تكون الكيانات الثلاثة نواة لاتحاد كما سبقت الإشارة بذلك،خاصة في ظل نشاط الجبهة الشعبية في قطاع الشمال.

يأتي ذلك وسط تصعيد متبادل لا سيما في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وبالتالي فإن قيام دولة الجنوب ليس حلاً للمشكلة، ولكن استدعاءً لمشاكل أخرى تعمل القوى الدولية على إيجادها استهدافاً للسودان شماله وجنوبه، وفي ظل مشروع أشمل وأعم لا سيما وقد ظهرت بوادر ذلك التصعيد من خلال الحشد المسلح بين الجانبين وتبادل الاتهامات بين الخرطوم وجوبا مما يعزز حقيقة أن ما يتعرض له السودان بالظروف الراهنة شماله وجنوبه يندرج بدرجة أساسية في واقع المحاور الدولية الساعية إلى تفكيك السودان، ولعل أقوى قوة إقليمية، بل اللاعب الأساسي في السياسة الدولية كما سبقت الإشارة في ذلك الكيان الصهيوني وهو أكبر أثر سلبي يتعرض له السودان.

ثم يأتي بعد ذلك القوى الدولية الأخرى، بينما الشعب السوداني سواءً كان في الشمال أو الجنوب يعتبر المتضرر الوحيد من ذلك الانفصال حتى كل الاتفاقيات التي تمت بما في ذلك اتفاقية السلام التي أسفرت عن إعلان دولة الجنوب واعتراف الخرطوم بها لم تنه أزمة الصراع السياسي القائم بين الجانبين وإنما طورت من ذلك الصراع حتى أن الصين ترعى المفاوضات بين الخرطوم وجوبا، بدليل أن طرفي الصراع لم يتوصلوا إلى تسوية كاملة برغم أن ما كان المرجو منه من تلك الاتفاقيات أن ينعم الشعب السوداني بالأمن والاستقرار بعد تحقيق ذلك الانفصال، لكن ما حدث كان عكساً لذلك، بدليل حالة التوتر القائمة بين دولة الشمال والجنوب فضلاً عن نذر الحرب بين الخرطوم وجوبا ناهيك عن المعاناة الناتجة عن ذلك الانفصال، حيث يوجد في الشمال الآلاف من المواطنين الجنوبيين وعكس ذلك في الجنوب يوجد مواطنون من الشمال وإن كانوا بنسبة قليلة، ومما يؤخذ على الأجندة الخارجية كانت أوروبية أو أمريكية، أنها حريصة على بقاء التكتلات والاتحادات الكبرى، ولكنها تتعمد في الوطن العربي تحديداً إلى تكريس التشظي السياسي.

وما ذلك إلا خدمة للمشروع الصهيوني لكي يتسنى له التمدد بالوطن العربي ضمن الجهد الدولي المبذول الساعي إلى عدم الاكتفاء بتمزيق الوطن العربي إلى ٢١ دولة، ولكن وتلبية لاستراتيجية قديمة يتم تمزيق كل دولة إلى عدة كيانات داخلية متناثرة من أجل إيجاد مناخات ملائمة لهيمنة القوى الكبرى وفي مقدمة تلك القوى الكيان الصهيوني الراعي الأول والحاضن الأساسي في ما تحقق من انفصال جنوب السودان عن شماله كهاجس كان يراود الحركة الصهيونية منذ أربعينيات القرن الماضي.

مصر تنتخب

محمد شبيطة

■،، تتجه انظار العالم هذه الأيام باتجاه جمهورية مصر العربية لمتابعة الحدث الابرز في الوقت الراهن المتمثل بالانتخابات الرئاسية يومي الاربعاء والخميس المقبلين والمتابع لما يجري هذه الأيام هناك تجد العظمة وهي تتجلي في جميع القوى والتيارات والمرشحين بالإضافة إلى كافة أجهزة الدولة المصرية استعدادا لانجاح هذه التجربة الفريدة والتي يخوض غمارها الشعب المصري الشقيق لأول مرة في تاريخه منذ عقود.

وذلك لأن التاريخ المصري قديمه وحديثه لم تجرى فيه هذه التجربة لأنه ومنذ السلالات الأولى للأسر الفرعونية كانت تنتقل السلطة وراثيا واستمر هذا النهج حتى قيام ثورة يوليو المجيدة التي قامت في منتصف القرن الماضي بقيادة الزعم جمال عبدالناصر والتي على إثرها انتقل الحكم لأول مرة في التاريخ الوسيط والحديث كحاكم مصري في نظام جمهوري ولكن بعد الثورة التي قام بها مجلس قيادة الثورة ظل الحكم بيد العسكر حتى جاءت الثورة الشعبية العظيمة في ٢٥ يناير ٢٠١١م والتي ازاحت من المشهد آخر حام أو رئيس عسكري وها هم المصريون يتجهون نحو خوض تجربة تواكب العصر الحديث لاختيار من يحكمهم ولكن شرعيته مستمرة من الإرادة الشعبية لتكون محطة للعبور نحو المستقبل الذي يليق بهذا الشعب العريق والفريد بتاريخه والمهم لمحيطه.

ولما لمصر من أهمية كبيرة على المستويين العالمي والاقليمي لموقعها الجيوستراتيجي وتأثيرها على محيطها خاصة والمنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام تعيش وسط أزمات متراكمة فإن الدور المصري يفرض نفسه ايجابا أو سلبا على المحيط ولغياب هذا الدور في العقدين الاخيرين وهذه الأيام نتيجة للاحداث التي جاءت بعد الثورة.

فإن الانتخابات الرئاسية والتي يراهن عليها المصريين لتكريس الاستقرار وللعبور نحو مصر القوية الفاعلة على الساحة الدولية خاصة بعد اجراء الانتخابات التشريعية بداية هذا العام.

وبقدر ما يتمنى المواطنون العرب من المحيط إلى الخليج من عودة مصر القوية إلى موقعها كدولة قائدة للأمة العربية فإن هناك من لا يريدون لمصر أن تتعافى وتنهض خوفا من تأثيرها وفاعليتها على محيطها ولكن شعب مصر العظيم الذي ينتخب رئيسه هو الرهان لتطور مصر وازدهارها وقد أثبت هذا الشعب عبر التاريخ أنه عظيم بعظمة النيل وأصيل بأصالة التاريخ الذي يمتد لسبعة آلاف سنة وبانتظار من سيكون الرئيس الأول بعد الثورة الشعبية فإن المراقب لما يحدث في مصر لا يرى أهمية لمن سيكون الرئيس لأن الجميع مصريون وطنيون يعشقون بلادهم وأمتهم ولكن المهم هو نجاح هذه التجربة الفريدة والتي لا يستبعد أن يمتد تأثيرها إلى محيطها الاقليمي حسب ما علمنا التاريخ وفرضته الجغرافيا ومن محطة الانتخابات الحرة والنزيهة نرى أن مصرا جديدة ورائدة آتية خلال اعوام قليلة وستحمل معها الأمة العربية نحو التقدم والعبور للمستقبل الذي يغير الواقع الراهن.